

الجزائر (المستوى الثالث)

لا تستوفي الحكومة الجزائرية بشكل كامل المعايير الأدنى للقضاء على الاتجار بالأشخاص، ولا تبذل جهوداً معتبرة من أجل القيام بذلك، وقد تم إزالـة الجزائر إلى المستوى الثالث نظراً لذلك. وعلى الرغم من نقص الجهود المعتبرة، قامت الحكومة ببعض الخطوات لمعالجة قضية الاتجار بالأشخاص، بما فيها الملاحقة القضائية لبعض المتاجرين بالأشخاص، والكشف عن بعض الضحايا، ومواصلة تنفيذ خطة عملها الوطنية 2019/2021 لمكافحة الاتجار بالأشخاص. قامت الحكومة أيضاً بالتعاون مع منظمة دولية قصد تطوير مشروع قانون لمكافحة الاتجار بالأشخاص ومسودة لآلية احالة وطنية للتكميل بالضحايا. ومع ذلك، قامت الحكومة باللاحقة القضائية والإدانة لقليل من المتاجرين بالأشخاص وكشفت عن عدد قليل من الضحايا مقارنة مع السنة الماضية. بقيت الحكومة بدون تدابير وآليات فعالة من أجل التحري والكشف عن الضحايا المحتملين وحالاتهم لمصالح الحماية بشكل مناسب واستباقي. وبسبب تدابير التحري الحكومي غير الفعالة للكشف عن ضحايا الاتجار بالأشخاص من بين الفئات الهشة من المجتمع، مثل المهاجرين الأفارقة، واللاجئين، وطالبي اللجوء، والأفراد الذين يتعرضون للاتجار بالجنس، استمرت الحكومة في معاقبة بعض الضحايا الذين اجبرهم المتاجرون على القيام بأفعال غير قانونية.

أعادت التدابير الحكومية المستمرة لترحيل المهاجرين الذين لا يحملون وثائق الضحايا من هذه الفئة عن تبليغ الشرطة بجرائم الاتجار بالأشخاص أو عن طلب المساعدة التي تشتد الحاجة إليها. علاوة على ذلك، لم تقدم الحكومة خدمات حماية مناسبة لاحتياجات ضحايا الاتجار بالأشخاص، ولم تبلغ عن عدد الضحايا الذين تلقوا المساعدة.

النوصيات ذات الأولوية

زيادة التحقيقات والملاحقات القضائية والإدانات لمرتكبي جرائم الاتجار بالجنس والمعاملة ومعاقبـتهم بعقوبات مناسبـة، والتي يجب أن تشمل عقوبات بالسجن. • تعديل المادة المتعلقة بالإتجار بالأشخاص في قانون العقوبات لإزالة شرط اثبات القوة أو الاحتيـال أو الإـكراه لجرائم الاتـجار بالجـنس ضد الأطفال. • استكمـال وتنـفيذ الإـجراءـات الموحدـة لـتحـديد الضـحايا والتـحـري عـنـهم، لاستـخدامـها من قـبـل مـسـؤولـيـ الحـدـودـ والأـمـنـ وإنـفـاذـ القـانـونـ الـذـيـنـ يـتـعـامـلـونـ معـ الفـئـاتـ الـمـسـتـضـعـفةـ، مثلـ المـهـاجـرـينـ الـأـجـانـبـ الـذـيـنـ لاـ يـحـمـلـونـ وـثـائـقـ وـطـالـبـيـ اللـجوـءـ وـالـلاـجـئـينـ وـالـأـشـخـاصـ الـمـعـرـضـينـ

للاتجار بالجنس. • استكمال وتنفيذ آلية رسمية وطنية لإحالة الضحايا إلى جهات الرعاية المناسبة. • تدريب موظفي إنفاذ القانون والموظفين في القضاء ومفتشية العمل والرعاية الصحية والأخصائيين الاجتماعيين على إجراءات تحديد الضحايا وإحالتهم. • إنشاء آلية لتحديد ضحايا الاتجار بالأشخاص بين الفئات المستضعفة بسبب الأفعال غير القانونية التي أجبرتهم المتجارون على ارتكابها قبل القبض عليهم ومقاضاتهم وترحيلهم أو معاقبتهم. • ضمان إحالة ضحايا جميع أشكال الاتجار إلى خدمات الحماية وضمان تلقيهم لها، بما في ذلك المأوى المناسب لاحتياجات ضحايا الاتجار بالأشخاص، والرعاية الطبية والنفسية والاجتماعية الملائمة، والمساعدة القانونية، والمساعدة في العودة إلى الوطن. • ضمان الإعادة الآمنة والطوعية للضحايا الأجانب إلى أوطانهم، ويشمل ذلك التعاون مع المنظمات المعنية وسفارات البلد المصدر، وتزويد الضحايا الأجانب ببيانات قانونية عن رسالاتهم إلى بلدان قد يواجهون فيها الانتقام أو المشقة. • مواصلة الجهود لزيادة التحسيس الجماهيري حول مؤشرات ومخاطر الاتجار بالأشخاص. • تخصيص موارد كافية وتنفيذ خطة العمل الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص وتنفيذها.

الملاحة القضائية

قامت الحكومة بالملاحة القضائية والإدانة لعدد أقل من المتجارين بالأشخاص مقارنة بالعام الفارط. جرمت الجزائر معظم أشكال الاتجار بالجنس وجميع أشكال الاتجار بالعملة بموجب القسم 5 من قانون العقوبات، وفرضت عقوبات بالسجن لمدة تتراوح ما بين 3 و10 سنوات وغرامات تتراوح ما بين 300,000 و مليون دينار جزائري (2,530 دولاراً أمريكيـا - 8,420 دولاراً أمريكيـا). كانت هذه العقوبات صارمة كفاية، وفيما يتعلق بالاتجار بالجنس، فهذه العقوبات تتناسب مع تلك المنصوص عليها في الجرائم الخطيرة الأخرى، مثل الاغتصاب. خلافاً للقانون الدولي، استلزم القسم 5 إثبات القوة أو الاحتيال أو الإكراه لاعتبار الجريمة جريمة اتجار بالجنس ضد الأطفال، ولم يجرم بالتالي جميع أشكال الاتجار بالجنس ضد الأطفال. وتنص المادة 143 من القانون 12-15 على أن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، بما فيها تلك التي تتطوّي على استغلال جنسي، ستعاقب بشدة. وأشارت بشكل عام إلى أحكام قانون العقوبات الأخرى التي يمكن أن تطبق على جرائم الاتجار بالجنس ضد الأطفال التي لا تتطوّي على القوة أو الاحتيال أو الإكراه. نص القانون رقم 01-14، الذي يجرم شراء وبيع الأطفال الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة، على عقوبات بالسجن من ثلاث سنوات إلى 20 سنة للأفراد والجماعات المدانين بارتكاب هذه الجريمة أو محاولة ارتكابها؛ ومع ذلك، يمكن أن يُفسر هذا

القانون بحيث يشمل جرائم عدم الاتجار بالأشخاص مثل تهريب المهاجرين أو التبني غير القانوني.

أبقيت المديرية العامة للأمن الوطني (م ع أ و) على عشرة فرق شرطة لمكافحة الاتجار بالأشخاص والهجرة غير الشرعية. كما أبقيت كل من المديرية العامة للأمن الوطني والدرك على فرق خاصة مهمتها تسخير مسائل الأطفال، بما فيها مسألة الاتجار بالأطفال. في 2019، فك الدرك والمديرية العامة للأمن الوطني أكثر من 100 شبكة وجماعة لتهريب الأشخاص، غير أن الوزارات أفادت بعدم وجود حوادث لجرائم الاتجار بالأشخاص المزعوم ارتکابها من طرف هذه الجماعات. علاوة على ذلك، لم تبلغ الحكومة عن عدد حالات الاتجار المزعومة التي حققت فيها خلال الفترة المشمولة بالتقرير. في 2019، أفادت الحكومة أنها قامت بالملحقة القضائية لثلاث قضايا تتعلق بـ 13 متاجراً مزعوماً؛ ومن بين هذه الحالات، تعلقت اثنان منها بالاستغلال الجنسي، وواحدة بالاستغلال الجنسي والعمل الجبري في نفس الوقت. لم تدن الحكومة أيّاً من المتاجرين. ويمثل هذا انخفاضاً مقارنة بعام 2018 عندما قامت الحكومة بالتحقيق والملحقة القضائية لـ 16 من الجناة المزعومين وإدانة متاجرين اثنين. لم تبلغ الحكومة عن أيّة تحقيقات أو ملاحقات قضائية أو إدانات لمسؤولين حكوميين متواطئين في جرائم الاتجار بالأشخاص خلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير. أبقيت الحكومة على أربعة مجالس قضائية -مقرها في الجزائر وقسنطينة ووهران وورقلة - مخصصة لقضايا تتعلق بالجرائم المنظمة عبر الوطنية، والتي تم بموجبها تصنيف الاتجار داخل النظام القضائي الجزائري؛ ومع ذلك، لم تبلغ الحكومة عما إذا كانت أيّ من قضايا الاتجار بالأشخاص قد تمت محاكمتها في هذه المجالس القضائية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أقر مسؤولون حكوميون بأن أكبر التحديات التي واجهت المحققين والنيابة العامة كانت الافقار إلى محققين مؤهلين تأهيلاً جيداً ومكونين جيداً، صعوبة فهم وتحديد جريمة الاتجار بالأشخاص؛ وعدم القدرة على الحصول على إفادات الضحايا، لاسيما بين المهاجرين الأفارقة.

أفادت الحكومة أنها أجرت تكوينات لمكافحة الاتجار بالأشخاص لفائدة مسؤولين في سلك القضاء خلال الفترة المشمولة بالتقرير. شارك المسؤولون الحكوميون أيضاً في عدة دورات تكوينية دولية ومتعددة الأطراف حول الاتجار بالأشخاص. واصلت الحكومة المساهمة في قواعد بيانات الإنترنوت حول الجريمة المنظمة والاتجار بالأشخاص. وبحسب ما ورد، فقد أعطت الحكومة الأولوية لبناء التعاون بين

الشرطة مع الدول الأخرى في إفريقيا، بما في ذلك من خلال الاتربول، لمحاربة جميع الجرائم بما فيها الاتجار بالأشخاص.

الحماية

حددت الحكومة عدداً أقل من ضحايا الاتجار بالأشخاص. واستمرت السلطات في معاقبة الضحايا غير المكشوفة هويتهم، وظلت خدمات الحماية التي تلبى احتياجات ضحايا الاتجار على وجه التحديد ناقصة. أقر مسؤولون حكوميون وشركاء المجتمع المدني بأن افتقار السلطات إلى فهم جريمة الاتجار ظل يشكل تحدياً لجهود تحديد الضحايا طوال الفترة المشمولة بالتقرير. لم تميز السلطات باستمرار ضحايا الاتجار بالأشخاص عن المهاجرين غير الشرعيين ولم تميز ضحايا الاتجار بين مجتمعات المهاجرين المتماسكين عرقياً. وفيما أفادت المنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية عن تحديد العديد من ضحايا الاتجار المحتملين خلال الفترة المشمولة بالتقرير، لم تبلغ الحكومة عن تحديد الاستباقي لأي ضحايا ماعدا الضالعين في قضايا قضائية نشطة. كان أربع عشرة ضحية ضالعين في قضايا عام 2019، بمن فيهم جزائري وثلاثة أطفال أجانب، وجزائريان وستة بالغين أجانب، مقارنة بـ 34 ضحية حدتها الحكومة في 2018. وبالمثل، لم تبلغ الحكومة عن التحري المنظم حول الاتجار بين المهاجرين المستضعفين، بما فيهم أولئك الذين قامت بترحيلهم على مدار العام، ولا بين الأفراد الضالعين في الاتجار بالجنس، أو اللاجئين، أو طالبي اللجوء - وهي فئات معرضة بشدة للاتجار. لم يكن لدى الحكومة إجراءات عملية موحدة أو آلية رسمية لتحديد وإحالاة الضحايا إلى خدمات الحماية. أفادت الحكومة أن الشرطة القضائية والوزارات والولاية استخدمو نظام إحالة غير رسمي لضمان حصول الضحايا على الخدمات الطبية والنفسية والمأوى؛ ومع ذلك، لم تبلغ الحكومة عن عدد المرات التي استخدمت فيها السلطات المعنية هذا النظام خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع الاعتراف بهذا النقص، تعاونت الحكومة مع منظمة دولية لتطوير آلية وطنية رسمية لإحالات الضحايا، وأنشأت في جوان 2019 مجموعة عمل وزارية مشتركة مكرسة لإنشاء هذه الآلية. بشكل منفصل، أفادت المديرية الوطنية للأمن الوطني بأنها صاغت لضباط الشرطة إجراءات العمل الموحدة لتحديد الضحايا واحتالهم. لم تنته الحكومة من آلية الإحالة أو إجراءات العمل الموحدة في نهاية الفترة المشمولة بالتقرير.

ظل الضحايا غير المكشوفة هويتهم يواجهون العقوبة - مثل التوقيف والاحتجاز والمحاكمة والترحيل - بسبب الهجرة غير الشرعية والبغاء وغيرها من الأفعال غير القانونية التي أجبرتهم المتاجرون على ارتكابها. على سبيل المثال، واصلت سلطات

الحدود وسلطات الأمن الأخرى ترحيل المهاجرين الأفارقة باستمرار - فئة معرضة بشدة للاتجار - وافقروا إلى اليد العاملة والقدرة على التحري حول كل مهاجر بشكل نظامي لتعقب مؤشرات الاتجار. وحسب منظمة دولية، قامت السلطات أيضاً بترحيل بعض اللاجئين وطالبي اللجوء، وكان بعضهم من ضحايا الاتجار، بسبب الافتقار إلى تدابير التحري الفعال. استمر المسؤولون في الاعتماد على الضحايا لإبلاغ السلطات بالانتهاكات، لكن جماعات المجتمع المدني لاحظت أن معظم ضحايا الاتجار في الجزائر هم من المهاجرين الذين لا يحملون وثائق والذين لم يبلغوا الشرطة عادة عن جرائم الاتجار أو يرفعوا دعاوى قضائية ضد المتاجرين بهم. على الرغم من أن الخدمات العامة، مثل الرعاية الصحية والتربية والتعليم، كانت متاحة ومجانية للأجانب في الجزائر، إلا أن العديد من المهاجرين الذين لا يحملون وثائق تجنبوا طلب الخدمات العامة خوفاً من الترحيل. أدت عمليات الترحيل التي قامت بها الحكومة إلى زيادة تشويط ضحايا الاتجار الأجانب عن التعريف بوجودهم لدى السلطات. وظلت خدمات حماية الضحايا غير كافية. ولم تتوفر الحكومة المأوى أو خدمات الحماية الأخرى المعدة خصيصاً لاحتياجات ضحايا الاتجار، كما أنها لم تتعقب الموارد الخاصة التي خصصتها لخدمات الحماية خلال الفترة المشمولة بالتقرير. ومع ذلك، واصلت الحكومة إبلاغها أن وزارتي الصحة والتضامن، بالإضافة إلى الوزارات الأخرى، بإمكانها تزويد ضحايا الاتجار الأجانب والمحليين بالخدمات المجانية حسب الحاجة، وتشمل المأوى والغذاء والخدمات الطبية وخدمات الترجمة الفورية والاستشارات القانونية والاستشارات النفسية والمساعدة في الإعادة إلى الوطن. لم تبلغ الحكومة عن عدد الضحايا الذين تلقوا هذه الخدمات، ولم تبلغ ما إذا كان أي من الضحايا الـ 14 الذين تم تحديدهم، والذين كانوا ضالعين في قضايا المحاكمة خلال العام، قد تلقوا خدمات. أفادت الحكومة أنها سمحت بالتخفيض من الترحيل لفترة غير محددة لضحايا الاتجار بالأشخاص الذين تم تحديدهم، وسمحت لجميع الضحايا الأجانب بالبقاء في الجزائر بشكل مؤقت؛ ومع ذلك، لم تمنح رخص عمل لضحايا الاتجار أثناء وجودهم في وضع الإقامة المؤقتة. لم تبلغ الحكومة عن تشجيع الضحايا على المشاركة في التحقيق في المتاجرين ولما حققهم قضائياً؛ ومع ذلك، أفادت أنه بإمكانها أن تتيح للضحايا الوصول إلى محامي، وحماية الشرطة، والشهادة بالفيديو خلال المحاكمة. كان لضحايا الاتجار الحق قانوناً في رفع دعاوى مدنية ضد الجناة، غير أن الحكومة لم تبلغ عن حالات قام فيها الضحايا بذلك خلال الفترة المشمولة بالتقرير. أفادت الحكومة أنها ستتوفر تعويضات للضحايا إذا وجدت المحاكم أن الجاني مذنب، لكنها لم تقدم حالة حدث فيها ذلك خلال الفترة المشمولة

بالتقرير. لم تبلغ الحكومة عن تزويد الضحايا الأجانب ببدائل قانونية عن إبعادهم إلى بلدان واجهوا فيها انتقاماً أو مشقة خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

الوقاية

واصلت الحكومة جهودها للوقاية من الاتجار بالأشخاص. أوقفت الاحتجاجات الشعبية، التي بدأت في فيفري 2019 واستمرت طوال الفترة المشمولة بالتقرير، من تقدم الحكومة في مجموعة من مبادرات الحكومة، بما فيها جهود مكافحة الاتجار بالأشخاص. ومع ذلك، واصلت الحكومة تفيذ خطة عملها الوطنية لمكافحة الاتجار بالأشخاص 2019-2021، لكنها لم تقدم تفصيلاً لتخصيص الموارد لتنفيذ الخطة. منذ عام 2018، وخلال هذه الفترة المشمولة بالتقرير، تعافت "اللجنة الوطنية الوزارية المشتركة للوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته" مع منظمة دولية لصياغة قانون مستقل لمكافحة الاتجار؛ ومع ذلك، لم يتم الانتهاء من مشروع القانون بحلول نهاية الفترة المشمولة بالتقرير. وتطلب المرسوم الرئاسي الذي أسست هذه اللجنة بموجبه أن تقوم هذه الأخيرة برفع تقرير إلى الرئيس حول وضعية الاتجار بالأشخاص في الجزائر؛ ومع ذلك، لم تقدم تقريراً في 2019. وطوال الفترة المشمولة بالتقرير، أطلقت الحكومة العديد من المبادرات التحسيسية، وأطلقت لجنة الوقاية من الاتجار بالأشخاص ومكافحته موقعها الإلكتروني مخصصاً لقضايا الاتجار بالأشخاص في جوليية 2019. واصل المجلس الوطني لحقوق الإنسان، الذي راقب وقيم قضايا حقوق الإنسان في الجزائر، تسيير لجنة فرعية مكرسة لقضايا الاتجار بالأشخاص. واصلت الحكومة تشغيل ثلاثة خطوط طوارئ، كانت تعمل على مدار 24 ساعة في اليوم، وموقع عام على الإنترن特 للإبلاغ عن الإساءات والجرائم الأخرى، بما في ذلك جرائم الاتجار بالأشخاص المحتملة؛ لم يبلغ أي من خطوط الطوارئ عن تفاصيل مزاعم الاتجار بالأشخاص في 2019. ولم تبذل الحكومة جهوداً لتقليل الطلب على الممارسات الجنسية التجارية.

نبذة عن الاتجار بالأشخاص

كما ورد على مدار السنوات الخمس الماضية، يستغل المتاجرون بالأشخاص الضحايا المحليين والأجانب في الجزائر. ويعتبر المهاجرون الذين لا يحملون وثائق من جنوب الصحراء الكبرى، بشكل رئيسي من مالي والنيجر وبوركينا فاسو والكاميرون وغينيا وليبيريا ونيجيريا، الأكثر عرضة للاتجار بالعمالة والجنس في الجزائر، ويعزى ذلك بشكل رئيسي إلى وضع الهجرة غير النظامية والفقر وإلى الحاجز اللغوية في بعض الحالات. كما أن النساء بدون صحبة والنساء المسافرات

مع أطفال معرضات بشكل خاص للاتجار بالجنس والعمل المنزلي القسري، كما أن اللاجئين وطالبي اللجوء عرضة للاتجار إما قبل أو أثناء هجرتهم إلى الجزائر. في بعض الحالات، يستخدم المتاجرون وعود عمل زائفة، مثل العمل في صالون تجميل أو مطعم، لتجنيد المهاجرين إلى الجزائر حيث يستغلونهم في نهاية المطاف في الاتجار بالجنس أو العمل القسري. في كثير من الأحيان، يقوم رجال ونساء أفارقة من جنوب الصحراء الكبرى، غالباً في طريقهم إلى أوروبا أو بحثاً عن عمل، بدخول الجزائر طوعاً ولكن بشكل غير قانوني، بمساعدة المهربيين أو الشبكات الإجرامية في كثير من الأحيان. يبقى العديد من المهاجرين، الذين أعيقـت حماولـتهم الأولى للوصول إلى أوروبا، في الجزائر حتى يتمكنوا من مواصلة رحلـتهم، ويـعملون في سوق العمل غير الرسمـي في الجزائر. وفيـما يواجهـون فرصـاً محدودـة في الجزائر، يـعمل العـديد من المـهاـجـريـن بشـكـل غـير قـانـوني فيـ الـبنـاء وـيـخـرـط بـعـضـهـم فيـ أـعـمـال جـنـسـيـة تـجـارـيـة لـكـسب الـمال قـصـد دـفع ثـمن رـحلـتهم التـالـية إـلـى أـورـوـبـا، مما يـعـرضـهـم لـخـطـر كـبـير لـلـاتـجـار بالـجـنـس وـعـبـودـيـة الدـين. غالـباً ما يـسـتـخدـمـ المتـاجـرونـ المـطـاعـم أوـ الـمـنـازـل أوـ مـوـاقـعـ الـعـمـلـ غـير الرـسـمـيـة لـاستـغـالـ الضـحـاياـ، مما يـجـعـلـ منـ الصـعـبـ علىـ السـلـطـاتـ تحـديـدـ مـكـانـ المتـاجـريـنـ وـضـحـاياـهـمـ. يـصـبـحـ بـعـضـ المـهـاجـريـنـ مـدـيـنـيـنـ لـلـمـهـربـيـنـ، الـذـيـنـ يـسـتـغـلـونـهـمـ فـيـ بـعـدـ فـيـ الـعـمـلـ القـسـريـ وـالـاتـجـارـ بالـجـنـسـ عـنـدـ وـصـولـهـمـ إـلـىـ الـجـزـائـرـ. عـلـىـ سـبـيلـ المـثالـ، وـرـدـ أـنـ بـعـضـ الـمـسـتـخـدمـيـنـ يـجـبـرـونـ الـذـكـورـ الـبـالـغـيـنـ وـالـأـطـفـالـ المـهـاجـريـنـ عـلـىـ الـعـمـلـ فـيـ قـطـاعـ الـبـنـاءـ لـدـفـعـ تـكـالـيفـ التـهـرـيـبـ لـلـهـجـرـةـ التـالـيةـ، حـيـثـ يـقـيـدـ الـمـسـتـخـدمـونـ حـرـكـةـ الـمـهـاجـريـنـ وـيـقـطـعـونـ رـوـاتـبـهـمـ؛ أـفـادـ بـعـضـ الـمـهـاجـريـنـ الـعـامـلـيـنـ فـيـ مـوـاقـعـ الـبـنـاءـ هـذـهـ أـنـهـمـ يـخـشـونـ التـمـاسـ الـمـسـاعـدـةـ الـطـبـيـةـ خـوفـاـ مـنـ اـعـتـقـالـهـمـ مـنـ قـبـلـ السـلـطـاتـ الـجـزـائـرـيـةـ. تـسـتـغـلـ الـمـهـاجـراتـ فـيـ مـدـيـنـةـ تـمـرـاسـتـ الـجـنـوبـيـةـ نـقـطـةـ الـعـبـورـ الرـئـيـسـيـةـ إـلـىـ الـجـزـائـرـ بـالـنـسـبةـ لـلـمـهـاجـريـنـ فـيـ عـبـودـيـةـ الدـينـ حـيـثـ يـعـملـونـ عـلـىـ سـدـادـ دـيـونـ الـتـهـرـيـبـ مـنـ خـلـالـ عـبـودـيـةـ الـمـنـزـلـيـةـ وـالـتـسـولـ الـقـسـريـ وـالـاتـجـارـ بالـجـنـسـ. يـكـونـ بـعـضـ الـمـهـاجـريـنـ أـيـضـاـ مـدـيـنـيـنـ لـمـوـاطـنـيـهـمـ الـذـيـنـ يـسـيـطـرـونـ عـلـىـ الـأـحـيـاءـ الـعـرـقـيـةـ الـمـنـفـصـلـةـ فـيـ تـمـرـاسـتـ؛ يـدـفـعـ هـؤـلـاءـ الـأـفـرـادـ دـيـونـ الـمـهـاجـريـنـ لـلـمـهـربـيـنـ ثـمـ يـجـبـرـونـ الـمـهـاجـريـنـ عـلـىـ الـعـمـلـ الـاسـتـعـبـاديـ أـوـ الـجـنـسـ التـجـارـيـ. يـجـبـرـ أـوـ يـرـغـمـ الـمـهـربـيـونـ وـالـمـتـاجـرونـ مـنـ الطـوارـقـ وـالـمـوـرـبـيـنـ فـيـ شـمـالـ مـاـلـيـ وـجـنـوبـ الـجـزـائـرـ الـرـجـالـ عـلـىـ الـعـمـلـ كـبـانـيـنـ أـوـ مـيـكـانـيـكـيـنـ؛ وـالـنـسـاءـ عـلـىـ غـسـلـ الـأـطـبـاقـ وـالـمـلـابـسـ وـالـسـيـارـاتـ؛ وـالـأـطـفـالـ عـلـىـ سـحـبـ الـمـيـاهـ مـنـ الـأـبـارـ فـيـ جـنـوبـ الـجـزـائـرـ. وـأـفـادـ الـضـحـاياـ أـيـضـاـ أـنـهـمـ تـعـرـضـواـ لـلـإـيـذـاءـ الـجـسـديـ وـالـجـنـسـيـ عـلـىـ أـيـديـ الـمـهـربـيـنـ وـالـمـتـاجـرونـ. أـفـادـ الـمـجـتمـعـ الـمـدـنـيـ وـالـمـنـظـمـاتـ الـدـولـيـةـ فـيـ 2019ـ أـنـ الـمـهـاجـراتـ يـدـفـعـنـ لـشـبـكـاتـ الـتـهـرـيـبـ لـنـقـلـهـنـ دـاخـلـيـاـ

في البلاد من تمنراست إلى الجزائر العاصمة حيث يتعرضن أحياناً للعنف الجنسي أثناء الرحلة؛ في بعض الحالات، بمجرد وصولهن إلى الجزائر العاصمة، تجبر الشبكات النساء على الاستعباد المنزلي أو الجنس التجاري في بيوت الدعاة غير الرسمية من أجل دفع تكاليف التهريب.

تُستغل النساء والفتيات الأجنبيات، ولا سيما المهاجرات الأفريقيات من جنوب الصحراء الكبرى، في الاتجار بالجنس في الحانات وبيوت الدعاة غير الرسمية، ويكون ذلك عادة من طرف أعضاء مجتمعاتهن المحلية على الصعيد الوطني، بما في ذلك في مدن مثل تمنراست والجزائر العاصمة. في 2019، أبلغت منظمات المجتمع المدني عن تقارير قصصية تفيد بأن الشبكات الإجرامية تستغل الشابات البالغات من إفريقيا جنوب الصحراء، اللواتي تتراوح أعمارهن بين 18 و19 عاماً، في الاتجار بالجنس في الجزائر. تدخل العديد من مهاجرات جنوب الصحراء الكبرى في جنوب الجزائر بإرادتهن في علاقات مع الرجال المهاجرين لتوفير المأوى الأساسي والغذاء والدخل والسلامة مقابل الجنس والطبخ والتنظيم. بينما يعتقد أن العديد من هذه العلاقات توافقية، إلا أن هذه النساء معرضات لخطر الاتجار، وأبلغ المهاجرون في تمنراست عن حالات تم فيها منع النساء من مغادرة المنزل وأغتصابهن من قبل "شريكهن". في 2019، أفادت منظمة غير حكومية أن النساء والفتيات الجزائريات معرضات أيضاً لعصابات الاتجار بالجنس، ويكون ذلك غالباً نتيجة للصعوبات المالية أو بعد الهروب من منازلهم؛ وورد أن هذه الحوادث سرية بطبيعتها، ويصعب وبالتالي على السلطات والفاعلين في المجتمع المدني الكشف عنها.

إن عصابات التسول الإجرامية شائعة وقد ورد أنها تزايدت في الجزائر على مدى السنوات العديدة الماضية. ترى مصادر إعلامية أن قادة شبكات التسول يرغمون أو يجبرون الأطفال المهاجرين الأفارقة من جنوب الصحراء الكبرى على التسول من خلال استخدام العقاب. ويرى قادة محليون أن الأطفال المهاجرين قد يُرغمون أيضاً على العمل من قبل والديهم نتيجة الضغوط الاقتصادية الشديدة. حسب مصادر موثوقة في 2017، قد تكون المهاجرات النيجيريات اللواتي يتسلون في الجزائر - اللواتي يحملن في كثير من الأحيان أطفالاً يتم استغلالهم أحياناً من أمهاتهم في النيجر - ضحايا العمل القسري. علاوة على ذلك، حسب المراقبين في 2017، تم جلب أطفال نيجيريين، تتراوح أعمارهم بين أربع وثمان سنوات، إلى الجزائر عن طريق شبكات التهريب بموافقة والديهم، وأرغموا على التسول لمدة أشهر في الجزائر قبل إعادتهم إلى أسرهم في النيجر.